في التمثل و التشكل و كيف الظهور و التبين حققوا لنا ذلك
ان كانت العبارة تشتمل على حقيقة و الا فالمعقولات لا تحتمل
امثال هذه المحاسمات و الذي عندنا ان جبريل عليه السلام شخص
لطيف بتكاثف فيتراءى للبصر كما لهو اللطيف لا يراه فتكاثف
فيرى سحابا او تقول باعدام و ايجاد لا بتمثيل و تشخيص
و بالجملة جوهرا لا بانضمام جواهر اليه و نحن لا نعقل من الجوهر
الا المتحيز و المتحيز ان لا يتداخلان فلا معنى لما تمثلتم به
اجاب الاشعري و دفع السؤال الاول بانه اذا لم يعدان
يكون المامور به معدوما لم يجب ان يكون المامور معدوما و
عضد ذلك بانا نخاطب و قتنا مامورون بامر الله الذي توجه على
المامورين في زمان النبي صلى الله عليه وسلم و اذا لم يجب
ان يتاخر وجود المامور عن الامر نسبة لم يجب ان يتاخر
عنه باكثر و لم يزل فالحق ان هذه الاشكال لم يختص بسبيل الامر
بل هو جار في كل صفة اذا لية تتعلق بمتعلقاتها انا لا كيف يتعلق
بالمعدوم اليس الله تعالى عالما قادرا لم يزل و العالم معدوم فكيف
يتعلق العلم و القدرة بنفي محض و عدم صرف افعلى تقدير
الوجود و كيف يتصور التقدير في حق الباري و التقدير تر
ديد الفكر و تصريف الخواطر و ذلك من عمل الخيال و الوهم
ام يتعلق بالموجود حقيقة و الموجود محصور فيما ذكره و نحن
نعتقد ان معلومات الله و مقدوراته لا تتناهى و انما يتصور
ذلك فيما لم يوجد و يمكن ان يوجد ام يقول ان العالم صفة صالحة
لدرك ما يعرض عليه من غير قصور و القدرة صفة صالحة لا
يجاد كل ما يصح وجوده من غير تقاصر ثم ما يصح ان يعلم و يوجد
يجوز ان يوجد لا يتناهى فعلى هذا نقول المعلومات و المقدورات
لا تتناهى و التعلق من حيث التعلق راجع الى صلاحية الصفة
للكل و من حيث المتعلق راجع الى صحة المعلوم و المقدور و كذلك
قولنا في السمع و البصر او كونه سميعا بصيرا بل الجمع بين المتباينين
هاهنا اظهر فان السمع لا تتعلق بالمعدوم و كذلك البصر فلا
يكون المعدوم مسموعا و مبصرا انما يصير مدركا بهما حين يصح
الادراك

الادراك و هو حال الوجود فقط لا قبله تحقيقا كان او تقديرا
كذلك الامر الازلي يتعلق بالمامور حين يصح التعلق و هو حال
الوجود المنتهي لقبوله ثم كونه حيا لما قلنا ممكنا من الفعل
كساير الصفات على السوا و ليس يختص السؤال بهذا
الكلام و وجه الحل ما قدمنا سبق التقرير فالمعدوم بالامر الازلي
على تقدير الوجود و قولهم ان كلا لا يتحقق له اقسام الكلام
غير معقول قلنا و اما اقسام الكلام فان المتكلمين حصروها
في ستة و ساير الناس زادوا اقساما مثل النداء و الدعا
و زادوا في كل قسم من الامر و النهي اقساما مثل امر الندب
و امر الايجاب و نهي التنزيه و نهي التحريم و في كل قسم من الخبر
و الاستخبار اقساما ممثل الخبر عن الماضي و المستقبل
و المواجهة و المعاينة و غير ذلك و نحن نقتصر لستة نقد
قضنا بداخل و لغيره ان يتصدى لردها الى قسمي الخبر
و الامر و اما الاستخبار فلا يتصور في حق الباري سبحانه
على موجب حقيقة الاستفهام بل حيث ورد نحمله على التقرير
و الاخبار كقوله الست بربكم قالوا بلى و كذا قولهم الرغير
الله و هل من خالق غير الله الا مع الله و معنى الكل يرجع
الى تقرير المخاطب المخاطب فان الامر لا يتصور الا كذلك
و اما الوعد و الوعيد فظاهر هما انهما خبران تعلق احدهما
بثواب فسمي وعدا و الثاني بعقاب فسمي وعيدا
كما امكن ان يرد النداء الى الخبر بيا زيد لا دعوان يدا و اما
الامر و النهي فلا يتحققان لكن الامر اذا اتصل به زجر كان
ايجابا و الا كان ندبا و النهي كذلك بتحريم او تنزيه ثم هما
بشرط كان في كونه امرا و نهيا فان ورد الامر و النهي ايضا
الى معنى واحد و هو الامر كان لوجه فان النهي امر بان
لا يفعل ترجع اقسام الكلام كلها الى خبر و امر فقط ثم يصح
ردها الى الامر كما رجعت تلك الاقسام بلا نقصان في حقيقة
الكلام كذلك هنا و قد ورد التنزيل بتسمية امر بحيث ينضم